فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدّمة	13

الباب الأول

نفاذ أحكام القانون الدولي في النظام القانوني الوطني

تمهيد وتقسيم	33
الفصل الأول: مبدأ سمُوّ أحكام القانُون الدّولي	35
المبحث الأول: إدماج القانون الدولي في النظام القانوني الداخلي	35
المطلب الأول: نظريّة الازدواج القانوني	36
المطلب الثاني: نظريّة الوحدة القانونيّة	44
المطلب الثالث: النظريّة التعدديّة ورفض فكرة تدرجيّة القواعد	49
المبحث الثاني: مكانة قواعد القانون الدولي في النظام القانوني الداخلي	53
المطلب الأول: مكانة قواعد القانون الدّولي الاتفاقي في النظام القانوني الوطني	54
أولا: في مواجهة الدّستور	54
ثانيا: في مواجهة القوانين الوطنيّة	57

المطلب الثاني: مكانة قواعد القانون الدّولي العرفي في النظام القانوني الوطني 63
أولا: أمام القاضي الدستوري..... 65
ثانيا: أمام القاضي العادي..... 67
ثالثا: أمام القاضي الإداري..... 68
المطلب الثالث: مكانة قرارات المنظمات الدولية في النظام القانوني الوطني 70
أولا: أمام القاضي الدستوري..... 71
ثانيا: أمام القاضي العادي..... 74
ثالثا: أمام القاضي الإداري..... 76
الفصل الثاني: خصوصيّة قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان 79
المبحث الأول: حماية قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، قاعدة آمرة قي القانون الدولي..... 79
المبحث الثاني: إقصاء مبدأ التحفظ في بعض مجالات القانون الدولي الاتفاقي لحقوق الإنسان..... 89
المطلب الأول: النظام القانوني للتحفظات والإعلانات التفسيرية في المعاهدات الدولية، عموما..... 89
المطلب الثاني: النظام القانوني للتحفظات في المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان..... 102
أولا: شروط صحة التحفظات على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان..... 104

1 – الشروط الشكلية لصحة التحفظات..... 105

2 – الشرط الموضوعي: عدم مخالفة التحفظ لموضوع المعاهدة وغرضها 105

ثانيا: خصوصيّة التحفظ على بعض أحكام القانون الدولي الاتفاقي لحقوق الإنسان..... 110

1 – التحفظ على نصّ اتفاقي يتضمن قاعدة عرفية راسخة..... 110

2 – التحفظ على نصّ اتفاقي يتضمن قاعدة آمرة في القانون الدولي 112

3 – التحفظ على نصّ اتفاقي يتضمن أحد الحقوق غير القابلة للمساس 114

المبحث الثالث: إقصاء مبدأ المعاملة بالمثل في القانون الدولي الاتفاقي لحقوق الإنسان..... 120

الباب الثاني

تِقْنِياتُ تَطْوِيرِ الْقَضَاءِ الْوَطَنِيّ لِلْقَانُونِ الدَّوْلِيّ

تمهيد وتقسيم..... 129

الفصل الأول تطوير الأحكام الإجرائيّة للقانُون الدولي..... 133

المبحث الأول رقابة القضاء الوطني على الإجراءات السابقة لتطبيق الاتفاقيات الدوليّة 134

المطلب الأول مراقبة صحّة إجراءات التصديق على المعاهدات الدوليّة 134

الفرع الأول آليات التزام الدولة بالاتفاقيّات الدوليّة..... 135

أولا: التوقيع 136
ثانيا: التصديق 138
ثالثا: الانضمام أو الموافقة 140
رابعا: الاتفاقات ذات الشكل المبسّط 141
الفرع الثاني: السلطة المختصة بالتصديق على المعاهدات الدولية 142
الفرع الثالث: التصديق الناقص وقيمته القانونيّة 144
الفرع الرابع: رقابة القضاء الوطني على صحّة إجراءات التّصديق على المعاهدة الدوليّة 146
المطلب الثاني: مراقبة صحة إجراءات نشـر المعاهدات الدوليّة..... 158
الفرع الأول: مفهوم النشـر وأهميته 158
الفرع الثاني: مُراقبـة القضاء الوطني لشـروط نشر أحكـام الاتفاقيّات الدوليّـة 159
أولا: في الاجتهاد القضائي الفرنسي 159
ثانيا: في الاجتهاد القضائي الجزائري 162
المبحث الثاني: رقابة القضاء الوطني على الإجراءات اللاحقة لتطبيق الاتفاقيات الدولية 165
المطلب الأول: مُراقبة إجراء المُعاملة بالمثل 166
الفرع الأول: مفهوم شَرط المُعاملة بالمثل 166
الفرع الثاني: مُراقبة القضاء الوطني لإجراء المُعاملة بالمِثل 168
المطلب الثاني: مراقبة تقنية الأثـر المباشر وشرط القابلية للاحتجاج 177
الفرع الأول: تطوّر مفهـوم الأثر المباشر والقابلية للاحتجاج 178

أولا: تطوّر مفهوم شرط الأثر المباشر في القانون الدّولي..... 178
ثانيا: تطوّر مفهوم شرط الأثر المباشر في الأنظمة القانونيّة الوطنيّة للدول 180
1 – المفهوم الضيّق..... 182
2 – المفهوم الموسّع..... 183
الفرع الثاني: معايير تحديد شرط الأثر المباشر..... 184
أولا: المعيار الشخصي..... 184
ثانيـا: المعيار الموضوعي..... 187
الفرع الثالث: رقابة القضاء الوطني على شرط الأثر المباشر والقابليّة للاحتجاج 187
أولا: تطوير القضاء الوطني لمعايير تقنية الأثر المباشر..... 188
ثانيـا: بعض تطبيقات القضاء الوطني لتقنية الأثـر المباشر..... 208
ثالثا: تطوير تقنية الأثر المباشر في بعض الدول الأخرى..... 216
المطلب الثالث: حسم القضاء للتنازع بين المعاهدات الدولية..... 219
الفرع الأول: وضع مسألة التنازع فيما بين المعاهدات الدولية في القانون الدولي 219
الفرع الثاني: إجراءات حسم القضاء الوطني للتنازع فيما بين المعاهدات الدوليّة 229
الفصل الثاني: تطوير الأحكام الموضوعيّة للقانُون الدولي 247
المبحث الأول: تقنيات الرقابة على تطبيق قواعد القانون الدولي.... 251
المطلب الأول: تقنية الرقابة على اتفاقيّة القوانين..... 251

الفرع الأول: مفهوم تقنية الرقابة على اتفاقيّة القوانين..... 252
الفرع الثاني: تطبيقات تقنية الرقابة على اتفاقيّة القوانين أمام القضاء الوطني للدول..... 256
أولا: أمام القضاء الفرنسي..... 257
I- أمام القضاء العادي..... 257
1 - الرقابة «المجرّدة» على اتفاقيّة القوانين..... 258
2 - نحو رقابة «ملموسة» على اتفاقيّة القوانين..... 263
II- أمام القضاء الإداري..... 272
1 - الرقابة «المجرّدة» على اتفاقيّة القوانين..... 272
2 - نحو رقابة «ملموسة» على اتفاقيّة القوانين..... 277
ثانيا: أمام القضاء الجزائري..... 283
I- أمام القضاء العادي..... 284
1 - أمام المحكمة العليا..... 284
2 - أمام محاكم الموضوع..... 287
أ- حماية فئة الأطفال القصّر..... 288
ب -حماية فئة النساء..... 300
ج- حماية فئة العمال..... 302
II- أمام القضاء الإداري..... 307
المطلب الثاني: الرقابة على قواعد القانون الدولي العرفي في النظام القانوني الدّاخلي..... 309
الفرع الأول: في قضاء مجلس الدّولة الفرنسي..... 311

الفرع الثاني: في قضاء محكمة النّقض الفرنسية..... 316
أولا: أمام الغرف المدنيّة لمحكمة النّقض..... 317
ثانيا: أمام الغرفة الجزائيّة لمحكمة النقض..... 324
1 – العرف الدولي وقواعد التجريم..... 324
2 – العُرف الدولي والحصانة القضائيّة..... 327
الفرع الثالث: في قضاء المحكمة العليا الجزائريّة..... 333
أولا: في مادّة الكفالات البنكيّة..... 333
ثانيا: في مادّة الحصانة القضائيّة..... 338
المطلب الثالث: الرقابة على القواعد الآمرة في القانون الدّولي في ظلّ النظام القانوني الدّاخلي..... 343
المبحث الثاني: تقنيات تفسير قواعد القانون الدولي..... 349
المطلب الأول: سُلطة القاضي الوطني في تفسير الاتفاقيّات الدّولية 352
الفرع الأول: الجُذور التاريخيّة لإشكاليّة سُلطة القضاء في التفسير 352
الفرع الثاني: تفسير القانون بوجه عام..... 357
الفرع الثالث: موقف الأنظمة القانونيّة من تفسير القاضي الوطني للمعاهدات الدولية..... 361
أولا: موقف القضاء الوطني الجزائري..... 362
ثانيا: موقف القضاء الوطني الفرنسي..... 365
المطلب الثاني: قواعد تفسير المعاهدات الدولية..... 373
الفرع الأول: القواعد العامة لتفسير المعاهدات الدولية..... 374
أولا: التفسير وفق مبدأ حسن النيّة..... 375

ثانيا: التفسير وفقا للمعنى العادي لألفاظ النص..... 379
ثالثا: التفسير وفقا للسياق الخاص بالمعاهدة..... 382
رابعا: التفسير على ضوء موضوع المعاهدة والغرض منها..... 383
الفرع الثاني: الوسائل المكمّلة في التفسير..... 384
أولا: الأعمال التحضيريّة..... 385
ثانيا: الاستعانة بالظروف المحيطة بعقد المعاهدة..... 386
ثالثا: تفسير المعاهدات المحررة بأكثر من لغة..... 388
المطلب الثالث: تفسير القاضي الوطني للقانون الدولي لحقوق الإنسان 389
الفرع الأول: خصوصيّة تفسير القانون الدولي الاتفاقي لحقوق الإنسان 390
أوّلا: مبدأ الفعاليّة..... 393
ثانيا: مبدأ التفسير التطوّري..... 395
ثالثا: مبدأ التفسير المستقل..... 401
الفرع الثاني: إعمال القاضي الوطني لقواعد تفسير القانون الدولي الاتفاقي لحقوق الإنسان..... 403
أولا: إعمال القضاء الوطني للدول لقواعد التفسير المقرّرة بمُوجب اتفاقيّة فيينا..... 403
ثانيا: تطوير القضاء الوطنيّ للدول لتقنيات تفسير معاهدات حقوق الإنسان 405
الفرع الثالث: تفسير القانون المرن Soft law غير الملزم..... 412

أولا: صكوك القانون المرن كأداة للتفسير 412
ثانيا: القوّة التفسيريّة لقرارات الهيئات القضائيّة وشبه القضائيّة 418
الفرع الرابع: تقنيـة التفسير المتّسق 423
خاتمة 429
قائمة المصادر والمراجع 455
فهرس الموضوعات 529